



كلمة رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان
السيدة آمنة بوعياش
في الندوة العلمية

"حقوق الإنسان في العصر الرقمي: أولويات الوقاية، دعائم الحماية وركائز النهوض"

جامعة الحسن الأول – سطات
الأربعاء 5 فبراير 2025

السيد رئيس جامعة الحسن الأول

السيد وكيل جامعة نايف للعلوم الأمنية بالملكة العربية السعودية

السيدات والسادة الأستاذة المحترين، أعزائي الطلبات والطلبة، الباحثات والباحثين

السيدات والسادة، الحضور الكرام

يسعدني أن أشارك وإياكم في افتتاح هذه الندوة العلمية في رحاب جامعة الحسن الأول، التي نعتز بدعوتها للمجلس للمشاركة في العديد من فعالياتها.

لموضوع ندوتنا اليوم راهنية كبيرة، سواء على الساحة الوطنية والنقاشات المختتمة والملسات، أو المولية، من خلال التطورات التي تتبلور وتتسلع، لتزيد معها سرعة فرص استثمار هذه الفضاءات والرزم الذي تتيحه من جهة، ولكن أيضا حجم الانشغالات والانتهادات والتهديدات المحدقة بالحقوق والحربيات، من جهة ثانية.

السيدات والسادة

ثنائية الخير والشر، والمنافع والضرار، والفرص والتحديات، هي ثنائية متلازمة وملازمة للتطورات التكنولوجية في عالمنا المعاصر، حيث يتضاعد تأثير التكنولوجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، الذي يوفر فرصا كبيرة لتعزيز الولوج الفعلي للعديد من الحقوق التي تستفيد من الطرفيات التكنولوجية التي نعيشها، غير أنها تتطوّي في الوقت ذاته على مخاطر وتهديدات جديدة لحقوق الإنسان، أحياناً بأشكال خطيرة وغير مسبوقة.

قبل أن أتطرق إلى جوانب رئيسية أرى أنها في غاية الأهمية في ارتباطها بموضوع الندوة، أود أن أقدم في مستهل هذه الكلمة الافتتاحية إطاراً عاماً جوهرياً، بالنسبة لمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وبالنسبة لي شخصياً كدافعة عن الحقوق والحربيات... في نقطتين أساسيتين:

أولاً: الطريق نحو المستقبل... طريق المغرب نحو المستقبل – والمستقبل يبدأ اليوم، إن لم أقل بدأ يوم أمس..

لابد لنا من السعي بكمال الجدية والالتزام إلى تحقيق سيادتنا الرقمية الوطنية؛ -

مواصلة الانكباب والعمل على توفير كافة الظروف المواتية لخلق des écosystèmes كفيلة باستثمار أمثل وكامل لفرص الاقتصادية والتنمية التي يمكن أن تتحقق في العصر الرقمي وعصر الذكاء الاصطناعي؛ وسأتناول لاحقاً في هذه الكلمة بعض المعطيات والتوقعات التي يمكنها ان تحفزنا على ذلك؛ -

التكوين المتنين والتشجيع على الابتكار؛ -

تحقيق تحول رقمي شامل وكامل وتشجيع خلق مقاولات مغربية قادرة على المنافسة وضمان تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي الرقمي؛ -

صحيح لن ننافس في مستقبل قريب عالمية التكنولوجيا... لكن التطورات الأخيرة التي أحدثت زلزاً في عالم التكنولوجيا، Deep Seek على سبيل المثال، توضح أنه يمكن ان تكون الكلفة أقل مما نتصور، من خلال الابتكار؛ -

نتوفر بال المغرب على استراتيجية رقمية، يجب تسريع وتيرة تفريذها وتعزيز التواصل بشأنها ويشأن تقييمات إعمالها المرحلية... لكننا نحتاج أيضاً إلى تعزيزها وتدعمها باستراتيجية خاصة بالذكاء الاصطناعي، على أساس أن يجعل من ضمان حماية الحقوق والحريات أحد محدداتها الرئيسية. -

ثانياً: حقوق الإنسان أولاً وحقوق الإنسان أخيراً، أي أن تكون الحقوق الإنسان غاية؛

أن تشكل الحقوق والحريات ركيزة أساسية في دورة حياة كل التكنولوجيات وخوارزميات الفضاء الرقمي ونظم الذكاء الاصطناعي: من التكوين إلى التصميم، ومن جمع البيانات وتدقيقها وتصنيفها إلى الإعمال ثم التقييم.

في كل مرحلة من المراحل: يجب أن يكون السؤال حضراً دوماً:

هل يمكن لهذا النظام أو هذه الخوارزمية أن يؤثر أو تؤثر على حق من الحقوق أو حرية من الحريات؟
كيف يتم تجميع البيانات، مقلنة بمحددات الحق في الصورة وحماية البيانات الشخصية؟ ما هي التجليات الممكنة لهذا التأثير المحتمل؟ ما هي السبل والآليات التي يجب وضعها للوقاية من التأثير؟
كيف يمكن الحد أو التخفيف من تداعيات هذا التأثير؟ أي أدوات لقياسه؟ أي آليات للانتصاف؟
إن هذه الأسئلة وعناصر الإجابة عنها، تجمع في جوهرها بين مجموعة من الأبعاد الحقوقية الرئيسية المرتبطة بالوقاية، وأيضاً بالحماية، والتدخل السريع لوقف انتهاك أو التخفيف منه والانتصاف، خاصة بالنسبة للفئات الأكثر هشاشة في المجتمع.

هذا النوع من *human right auditing*—أو الافتراضي الحقوقي الذي يجب أن يكون استباقياً، ولاحقاً ودورياً... هل هو بالضرورة معيق للابتكار والتطور والتقدم... لا! ليس بالضرورة!

لماذا؟ بكل بساطة لأننا نتحدث هنا عن عالم الابتكار... والابتكار لا حدود له... على العكس من ذلك، البحث عن أوجوبة حماية الكرامة الإنسانية لن يكون في حد ذاته سوى محفزاً إضافياً لمزيد من الابتكار!

السيدات والساسة

هناك فرص كثيرة للاستفادة من الذكاء الاصطناعي كثيرة في مجال تعزيز حماية حقوق الإنسان لعل أبرزها على سبيل المثال:

- الحق في الصحة: المساعدة في التشخيص، المساعدة في قراءة نتائج الفحوصات الطبية، السرعة، أتمتة (automation) المهام الروتينية وفتح المجال للتركيز بشكل أكبر على العناية الصحية؛
- حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وتمكينهم من خلال التكنولوجيا.. والأمثلة في هذا السياق كثيرة ومتعددة؛
- الحق في التعليم والتعلم، خاصة إمكانيات مواكبة الأطفال والمتعلمين واستفادتهم من دروس تراعي مكتسباتهم وقدراتهم وايقاع تعلمهم؛ ولذلك لابد من تعميم التغطية بشبكة الانترنت والقضاء على white zones التي لا توجد فيها إمكانيات الربط بالإنترنت... هذا ورش مستعجل حتى لا يبقى أحد خلف الركب
- التنمية المستدامة: ذلك أنه وفقا للتقييمات المرحلية لأهدافها، في نهاية 2023، سجلت منظمات الأمم المتحدة أن التكنولوجيات الرقمية تفي بـ 70% من أهداف التنمية المستدامة. ولابد من الإشارة في هذا السياق، إلى أن بعض المراكز¹ توقعت الصيف الماضي أن تصل مساهمة الاقتصاد الرقمي إلى 17% من الناتج الداخلي الخام في العالم وتحقيقها لتقريبا 17 تريليون دولار أمريكي (توقعات أخرى تتحدث عن 25% من الناتج الداخلي العالمي مع نهاية هذه السنة). ووفقاً لتوقعات أخرى مغايرة، يمكن أن تصل مساهمة الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد العالمي إلى ما يقارب 20 تريليون دولار أمريكي² في أفق 2030. لذلك دعوت في بداية المداخلة إلى ضرورة خلق المناخ الملائم للاستفادة من هذه الفرص... التي تبقى القارة الإفريقية بدولها 54 غير مرئية حسب أكثر التوقعات تفاؤلاً بشأنها.

¹ Forrester Forecast Report: Global Digital Economy Forecast, 2023-2028 (July 2024)

² Global Impact of Artificial Intelligence on the Economy and Jobs (September 2024)

■ كما أن هناك فرصة عديدة في مجالات أخرى، مثل استخدام التكنولوجيا للتبؤ بالكوارث الطبيعية وخفض ثاني أكسيد الكربون في أفق 2030 إلخ.

السيدات والسادة

قلت إن ازدواجية الفرص والتحديات متلازمة وملازمة للتكنولوجيا والرقمي والذكاء الاصطناعي:
jobs lost, jobs gained

* خلق القيمة والثروة مقابل تدمير قيمة وثروة؛

* المساهمة في التصدي للتغيرات المناخية... مقابل المساهمة في الابتعاث والاستهلاك المهوو للطاقة وللماء... وهنا أفتح قوسا في سياقنا الوطني... لابد من التحذير بهذا الشأن والتفكير بشكل عميق قبل أي خطوة لإنشاء او احتضان مراكز بيانات عملاقة، خاصة في ظل أزمة الماء الهيكلية، ببلادنا؛

* المساهمة في الاقتصاد هنا مقابل الزيادة المهوولة في تراكم النفايات الرقمية وتأثيراتها على البيئة.

فضلا عن ذلك كله، لابد من تسليط الضوء أيضا على ضرورة هدم الهوة والجوة العميقة بين الدول، خاصة في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والصين، في الوقت الذي يقتصر فيه دور الدول النامية على تصدير مواردها الطبيعية دون أن تناول نصيتها من ثمار هذه الثورات التكنولوجية.

السيدات والسادة

ونحن نتحدث عن التحديات المرتبطة بحقوق الإنسان في العصر الرقمي وعصر الذكاء الاصطناعي، لا يمكننا تجاهل ثلث قضايا رئيسية، تستوجب منا وقفة تأمل عميقة وإجراءات عملية فعالة:

أولاً: المعلومات المضللة وتأثيرها على الحقوق والحربيات

لقد أصبحت المعلومات المضللة (Disinformation) واحدة من أخطر التهديدات التي تواجه المجتمعات اليوم، ليس فقط لأنها تشوّه الحقيقة، بل لأنها تؤثر سلبياً في تشكيل الرأي العام، وتؤجّج النزاعات، وتقوّض الثقة في المؤسسات. كما أصبح التضليل اليوم أسهل وأسرع وأفعّ وأقلّ... لذلك أصبح من الضروري وضع استراتيجيات فعالة لمواجهة هذه الظاهرة، تشمل على أساس تعزيز التربية الإعلامية وال الرقمية، وتطوير قدرات الأفراد على التحقق من صحة المعلومات، وضمان الشفافية في المنصات الرقمية... و المسائلة الدولية لعلاقة المنصات وتصديها الفعلي والفعال لهذه الآفة.

ثانياً: التمييز وإعادة إنتاج الصور النمطية

وهو ما قد تساهم التكنولوجيا ونظم الذكاء الاصطناعي، في تسييّخه. فالخوارزميات التي تُستخدم في التوظيف، وفي العدالة الجنائية، وفي مجال منح القروض وفرص السكن... وفي تقديم خدمات اجتماعية، قد تعيد إنتاج تحيزات مجتمعية موجودة مسبقاً إذا لم تُصمم بعناية ولم تخضع لمراجعة دورية وشاملة. ويبقى الحل هو اعتماد المنصات والشركات المطورة لمقاربات حقوقية في التصميم وفي التقييم لضمان العدالة والمساواة وعدم التمييز.

ثالثاً: التأثير غير المتكافئ على الفئات الهشة، خاصة النساء

ان التكنولوجيا ليست محايضة بالضرورة؛ فهي قد تعمّق الفجوات القائمة بين الفئات المختلفة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالنساء والفئات الهشة. من الفجوة الرقمية بين الجنسين، إلى تعرّض النساء بشكل أكبر للعنف الرقمي... واستهدافهن دون غيرهن. وانا كدافعة عن حقوق الإنسان، لا أكل ولا أمل من الدعوة الملحة لوضع سياسات وبرامج تضمن مشاركة النساء بشكل فعال وآمن في البيئة الرقمية، وتعزز حمايّتهن من التهديدات التي تتحذّل أشكالاً جديدة ومتطرّفة باستمرار.

السيدات والساسة،

إذا كان العصر الرقمي يقدم لنا فرصة غير مسبوقة لتحقيق التنمية وتوسيع دائرة الحقوق والحرّيات، فإنه يضعنا أيضاً أمام مسؤوليات جسيمة. مسؤوليات تتطلّب منا العمل المشترك، اطلاقاً من قيم حقوق الإنسان، لتوجيهه مسار التكنولوجيا نحو خدمة الكراّمة الإنسانية وتعزيز العدالة.

لنكن واضحين: ليست التكنولوجيا هي التي تشكل الخطر، بل طريقة تصميمها واستخدامها، والأنظمة التي تبني حولها، والقيم التي توجهها. لذلك نحتاج إلى حرص دولي على أن تكون هذه القيم إنسانية، شاملة، قائمة على الحقوق، تُعزز الكرامة، وتُكرّس المساواة.

شكراً لكم على حسن الإصغاء، وأتمنى لأشغال هذه الندوة كل النجاح والتوفيق.